

## المؤتمر العام

الدورة الخامسة عشرة

ليما، ٢-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

البند ١٧ من جدول الأعمال المؤقت

أنشطة اليونيدو المتعلقة بإعلان وخطة عمل فيينا

الوزاريين لأقل البلدان نمواً وبالتعاون مع البلدان

المتوسطة الدخل

## أنشطة اليونيدو في مجال التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل

### تقرير من المدير العام

تعرض هذه الوثيقة الأنشطة التي اضطلعت بها اليونيدو فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، وتبين بإجمال نطاق وآفاق التعاون البرنامجي بين اليونيدو وأقل البلدان نمواً. وهي تتضمن تقرير المؤتمر الرفيع المستوى للبلدان المتوسطة الدخل، الذي استضافته حكومة كوستاريكا، في سان خوسيه من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وتولت اليونيدو تيسير تنظيمه.

## أولاً - نطاق وآفاق التعاون البرنامجي بين اليونيدو والبلدان المتوسطة الدخل

### ألف - الخلفية

١ - وفقاً لتصنيفات البنك الدولي الراهنة، تُعرّف البلدان المتوسطة الدخل بأنها بلدان يتراوح فيها الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد، بحسب تقدير عام ٢٠١٢، بين ١٠٣٦

لدواعي التوفير، طُبِعَ من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. لذا، يُرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



دولاراً و٦١٥ ١٢ دولاراً.<sup>(١)</sup> ومع أن البلدان المتوسطة الدخل هي فئة من البلدان البعيدة جداً عن التجانس، حيث إنها تتسم بفوارق جغرافية وديمقراطية واقتصادية وسياسية واجتماعية، فهي تواجه تحديات نموية مشتركة. والعديد من البلدان المتوسطة الدخل متخلفة عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ويمكن ملاحظة أعراض شرك الدخل المتوسط في معظم البلدان المتوسطة الدخل التي تنتمي إلى جميع الأقاليم الجغرافية. وتشمل هذه الأعراض ركود النمو؛ والإخفاق في التنافس مع الاقتصادات المنخفضة الدخل والمنخفضة الأجر في مجال صادرات الصناعة التحويلية، ومع الاقتصادات المتقدمة في مجال الصناعات التحويلية العالية التقنية؛ وتدني مستويات الإدماج الاقتصادي والاجتماعي؛ وانعدام المساواة في الدخل؛ والعوائق المؤسسية والسلوكية التي تتسبب في بطء التحويلات البنوية. ويُلاحظ، في سياق بلدان جنوب الصحراء في أفريقيا، أن البلدان المتوسطة الدخل هي في معظمها بلدان تستند إلى السلع الأساسية ومنقادة نحو التصدير، مع ضالة التوجه التكنولوجي في منظومتها الإنتاجية.

٢- وتحدّد تقارير الأمم المتحدة في الوقت الراهن ١٠٧ بلدان متوسطة الدخل، يستوطنها ما نسبته ٧١ في المائة من سكان العالم و٧٥ في المائة من فقراء العالم. ولكن على الرغم من هذا المشهد، فقد نما إسهام البلدان المتوسطة الدخل في الاقتصاد العالمي إلى ما نسبته ٤٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من حيث تعادل القوة الشرائية.<sup>(٢)</sup>

٣- وفي الوقت نفسه، يُلاحظ في ميدان التعاون الدولي ظهور كثير من البلدان المتوسطة الدخل كبلدان مانحة تتولّى صياغة أطر التعاون الإنمائي الخاصة بها وأساليب تنميتها الذاتية التمويل، وتعزيز مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف. وعلاوة على ذلك، فإن أربعة بلدان منها، هي البرازيل والهند والصين وجنوب أفريقيا، تشكل مع الاتحاد الروسي مجموعة "بريكس"، وهي واحدة من أنشط مجموعات البلدان تحركاً من حيث التنمية الاقتصادية، قياساً بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وإمكانات السوق، وتوليد العمالة. وقد ازدادت حصة مجموعة بلدان "بريكس" كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من ١٦,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٢. وأثناء مؤتمر قمة "بريكس" الخامس في ديربان (من ٢٦ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣)، أكدت هذه البلدان مجدداً استعدادها لزيادة مشاركتها وتعاونها مع غيرها من بلدان الأسواق الناشئة

(1) <http://data.albankaldawli.org/about/country-classifications>

(2) الجمعية العامة، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، "التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل" (A/66/220).

والبلدان النامية. وأكدت مجدداً أيضاً التزامها بدعم تطوير البنية التحتية المستدام في أفريقيا، مع وجود فهم بأن بعض أقل البلدان نمواً لا يمكنها تحقيق الأهداف الإنمائية من تلقاء نفسها. كذلك كرّرت مجموعة "بريكس" الإعراب عن اعترافها بدعم بذل جهود أوسع نطاقاً تهدف إلى ضمان تحقيق نمو مستدام ومتوازن واستحداث فرص عمل في جميع أنحاء العالم.

٤ - وبالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة عموماً، تُعدّ مجموعة البلدان المتوسطة الدخل أكبر مجموعة من المستفيدين من حافظّة الأمم المتحدة للمشاريع الإنمائية. ولذلك فإنّ من اللازم للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تعيد تمحيص مشاركتها في العمل مع البلدان المتوسطة الدخل وأن تنظر في استحداث استراتيجيات وسياسات عامة وآليات جديدة للتعاون.

٥ - ولا بد لأيّ استراتيجية بشأن الحدّ من الفقر على الصعيد العالمي أن تدعم الحدّ من الفقر في البلدان المتوسطة الدخل على الصعيد الوطني أو دون الوطني أيضاً، لأنّ أكثرية الفقراء يعيشون في البلدان المتوسطة الدخل.

٦ - أمّا على الصعيد الإقليمي، فإنّ واحدة من أفضل طرائق دعم الحدّ من الفقر في أقل البلدان نمواً المجاورة إنما هي في ضمان استمرار الازدهار والاستقرار في البلدان المتوسطة الدخل. ذلك أنّ البلدان المتوسطة الدخل تتيح فرصاً للتبادل التجاري المستقر، وتوفر الإمكانات للانتقال الآثار الإيجابية غير المباشرة إلى البلدان القريبة جدا منها، بما في ذلك إمكانية التخفيف من أعباء الديون والمساعدة التقنية والتعاون دعماً للاستثمار في البنية التحتية وتمويل التجارة وبناء المؤسسات وإصلاح الإدارة العمومية والمساعدات الإنسانية. وبفضل حُسن تطوّر العلاقات التجارية والتحويلات المالية، قامت البلدان المتوسطة الدخل بدور حاسم في دعم أفقر البلدان عبر الأزمة المالية الأخيرة.

٧ - وإضافةً إلى الحدّ من الفقر، فإنّ الدعم المتواصل، ضمن سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سعياً إلى تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة، والتقليل من كثافة استخدام موارد الطاقة والموارد المادية، والانتقال إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج الخفيفة الكربون، في البلدان المتوسطة الدخل، سوف يرسّخ التقدم الاجتماعي والاقتصادي المحرّز حتى الآن، وسوف يقلّل من مخاطر تراجع هذا التقدم. وعلاوة على ذلك سوف يضمن أن توفّر منظومة التعاون الإنمائي على الصعيد الدولي حوافزاً ومكافآت متنسقة تشجيعاً لنقل المعارف؛ وذلك على سبيل المثال من خلال العمل بالمشاركة مع البلدان المنخفضة الدخل بغية اكتساب المعارف التي يمكن أن تكون مفيدة من أجل توفير المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نمواً،

وبغية مساعدة البلدان المنخفضة الدخل أيضاً لكي تقوم بدور أقطاب فاعلة في ميدان التنمية على الصعيد الإقليمي. ومن ثم فإنّ البلدان المتوسطة الدخل تحتاج إلى بناء قدراتها الإنتاجية وإلى تنويع قاعدتها الاقتصادية.

٨- والتحدي العام المطروح أمام المجتمع الدولي هو إعداد سياسات عامة تُعنى بمعالجة احتياجات وإمكانات البلدان المتوسطة الدخل من هذه المنظورات المختلفة. وفيما يخص اليونيدو، فإنّ ازدياد عدد الاقتصادات الناشئة والبلدان المتوسطة الدخل في مضمار الحوكمة العالمية هو فرصة لتعزيز شرعيتها وصلاحتها. وقد أخذت البلدان المتوسطة الدخل تصبح أكثر تنسيقاً، وأخذت تقوم بتشكيل عمليات التنمية الإقليمية والعالمية من خلال دورها المتنامي في التعاون الإنمائي. وهذه المعالم القياسية تتيح فرصاً لتوسيع نطاق المعارف والتشارك فيها بين البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً في مجال تنمية رأس المال البشري.

٩- وفي الوقت الراهن، يبلغ عدد البلدان المتوسطة الدخل ٩٧ بلداً من مجموع الدول الأعضاء في اليونيدو البالغ ١٧٢ بلداً. وسوف تواصل اليونيدو العمل على نحو وثيق مع هذه البلدان على ما يلي:

(أ) زيادة تحسين دورها واهتماماتها في سياق الصلة الوثيقة بين الاستدامة والسياسة العامة الاقتصادية على الصعيد العالمي؛

(ب) زيادة تعزيز مشاركتها في العمليات ذات الصلة بصياغة إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبأهداف التنمية المستدامة؛

(ج) تيسير التواصل مع الآليات الحكومية الدولية؛

(د) إتاحة المجال للإسهام بالمدخلات المحددة الخاصة بالبلدان المتوسطة الدخل في مختلف العمليات ذات الصلة من خلال الدعوة إلى المناصرة الموجهة إلى الجهات الرئيسية في اتخاذ القرارات.

١٠- ونظراً للفوارق المهمة بين احتياجات البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً والتحديات التي تواجهها في مجال التنمية، لا بدّ من اعتماد استجابات مختلفة من أجل هاتين الفئتين من البلدان في سياق توفير خدمات التعاون الإنمائي. غير أنّ التصدي لانعدام المساواة والإقصاء في البلدان المتوسطة الدخل مهمة عسيرة، وينبغي مباشرتها وفقاً للأولويات الوطنية وبتعاون وثيق مع السلطات الوطنية.

## باء - نطاق برامج اليونيدو التعاونية مع البلدان المتوسطة الدخل

١١ - تتمتع اليونيدو بمزايا نسبية في عدد من المجالات، ومنها عدة مجالات أصبحت فيها آليات اليونيدو القائمة حالياً في مجال التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل متطورة جيداً، ويمكن زيادة توسيع نطاقها، وهي:

(أ) نموذج "النمو الأخضر" الذي يهدف إلى حفز الاستثمار في الصناعات والتكنولوجيات الابتكارية الجديدة من أجل تبديل أنماط الإنتاج والاستهلاك؛

(ب) منصّات التشارك في المعارف، ومنها مثلاً منصّة الصناعة الخضراء وبنك المعارف الصناعية التابعان لليونيدو. وهذه المنصّات تنطوي على إمكانات لدفع مسار التنمية المستدامة قُدماً، من خلال العمليات المشتركة بين أصحاب المصلحة المتعدّدين، ولتوفير أدوات فعّالة من أجل تعزيز التنمية الصناعية المستدامة، وخصوصاً في البلدان المتوسطة الدخل؛

(ج) السياسات العامة الصناعية الجديدة التي تشجّع الابتكارات المحلية والتعلم التكنولوجي وكفاءة استخدام الموارد والنمو الصناعي الأخضر التنافسي؛

(د) التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف - بما في ذلك التعاون الأقليمي - من أجل تحقيق النمو المستدام وإنشاء علاقات الشراكة للترويج للتكنولوجيا والابتكار، وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والارتقاء بالمنشآت الصغرى؛

(هـ) تعميق علاقات الشراكة مع القطاع الخاص (بما في ذلك غرف ورابطات الصناعة)، من أجل الترويج للمنافع العمومية وتوفيرها (ومنها مثلاً المعارف الجديدة والتكنولوجيات الجديدة، وأنظمة التجارة الحرّة، ووسائل حماية البيئة)؛

(و) حشد الالتزام السياسي من خلال برامج إطارية شمولية ومتناسكة للتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل ومؤسساتها؛

(ز) الاستفادة القصوى من الصناديق البيئية المتعدّدة الأطراف (مثلاً الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال ومرفق البيئة العالمية)؛

(ح) الاستفادة القصوى من الأدوات المالية لدى المؤسسات الإقليمية (مثلاً أدوات الاتحاد الأوروبي للشراكة والتعاون الإنمائي والآلية الأوروبية للحوار والشراكة، وكذلك أداة المساعدة ما قبل الانضمام، وصناديق الإصلاحات البنوية)؛

- (ط) توسيع نطاق طرائق التمويل الذاتي لمشاريع التعاون التقني مع البلدان المتوسطة الدخل؛
- (ي) تعزيز علاقات الشراكة مع مصارف التنمية الدولية والإقليمية؛
- (ك) استحداث روابط تآزر برنامجية ضمن منظومة الأمم المتحدة، واستخدام آليات توحيد الأداء في الأمم المتحدة وإطار عمل الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل حشد التمويل من خلال الميزانية المشتركة؛
- (ل) إنشاء صناديق خاصة للمشاريع الإقليمية وشبكات للتشارك في المعارف وتبادل الخبرات والتجارب؛
- (م) تعزيز علاقات الشراكة مع الرابطات الاقتصادية الإقليمية للترويج للتجارة الأقليمية في المصنوعات، وتوسيع نطاق التواصل والشبكات والتشارك في المعارف من أجل التكامل الاقتصادي؛
- (ن) تعزيز برامج بناء القدرات وإضافة القيمة من أجل زيادة القدرة التنافسية وزيادة سبل الوصول إلى الأسواق من خلال الامتثال للمعايير الدولية؛
- (س) التصدي لبطالة الشباب في القطاعات الإنتاجية؛ واستكشاف نماذج للأعمال التجارية التي تنتج فرصاً للعمالة؛
- (ع) دعم إدماج اقتصادات البلدان المتوسطة الدخل في السوق العالمية من خلال بناء القدرات المؤسسية وإسداء المشورة بشأن السياسات العامة؛
- (ف) تعزيز القدرة على القيام بمشاريع الأعمال، وتشجيع الابتكار في التطوير التكنولوجي والنمو الإنتاجي؛
- (ص) تعزيز البنية الصناعية من خلال تنويع الصناعات.

## ثانياً- تقرير المؤتمر الرفيع المستوى للبلدان المتوسطة الدخل، المعقود

من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، في سان خوسيه

### ألف- معلومات أساسية

١٢- عُقد المؤتمر الرفيع المستوى للبلدان المتوسطة الدخل من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، في سان خوسيه، وضمّ ممثلين على مستوى رفيع من ٧٠ بلداً، وكان من بين

المشاركين فيه وزراء ومسؤولون عن وضع السياسات العامة وخبراء وممثلون للقطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد استضافته حكومة كوستاريكا، وتولت اليونيدو تيسير تنظيمه، وعُقد في إطار الموضوع المحوري "تحديات التنمية المستدامة والتعاون الدولي في البلدان المتوسطة الدخل: دور الشبكات في الازدهار". وعلى مدى ثلاثة أيام، عالج المندوبون الرفيع المستوى جملة أمور ومنها دور البلدان المتوسطة الدخل في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والنمو الشامل للجميع والازدهار، وشبكات المعارف، والاستدامة والتنمية الصناعية، والتمويل من أجل التنمية. واختتم المؤتمر أعماله باعتماد إعلان سان خوسيه، بصيغته الواردة في مقرر مجلس التنمية الصناعية م ت ص-٤١/م-٤.

١٣- لقد عُقد المؤتمر الرفيع المستوى للبلدان المتوسطة الدخل في وقت بالغ الأهمية لمنظومة التنمية المتعددة الأطراف، حيث كان ذلك قبيل انقضاء الفترة المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتزامن مع تسارع وتيرة المناقشات الرامية إلى تشكيل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ذلك أن ثلثي فقراء العالم يسكنون في البلدان المتوسطة الدخل؛ وهذا ما ينطوي أيضاً على بصمة بيئية تزداد خطورة. ولذلك فقد رئي أن تحقيق أي نتائج ملموسة في التنمية مستقبلاً سوف يتطلب تعزيز التعاون على نطاق واسع مع هذه الفئة من البلدان وفيما بينها كذلك. ونظراً للتحديات العالمية الراهنة، بما في ذلك تحدي الأمن الغذائي والأزمات المالية والاقتصادية الجارية، دُعي كذلك إلى زيادة عدد شبكات التعاون المتعددة التخصصات، وإلى أن تراعي هذه الشبكات تعدد أبعاد التنمية، وأوضاع السوق المتقلقلة، والنمو الشامل للجميع بلا إقصاء، والتنوع الاقتصادي بغية تحقيق الرخاء للجميع.

١٤- ويأمل العديد من البلدان المتوسطة الدخل أن تُعالج هذه التعقيدات والوقائع بتفصيل مُحكم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد عُقد عدد من الاجتماعات التحضيرية في عام ٢٠١٣ قبل انعقاد المؤتمر الرفيع المستوى، حيث عُقدت ثلاثة اجتماعات تحضيرية إقليمية في أيار/مايو في الأردن وبيلاروس والمكسيك. وجرت ثلاثة حوارات مفتوحة بشأن المؤتمر في فيينا في شباط/فبراير؛ وفي نيويورك في آذار/مارس، ونيسان/أبريل، وحزيران/يونيه؛ وفي واشنطن في أيار/مايو. كما جرى في فيينا في ٨ أيار/مايو، حوار مواضيعي بشأن الاستدامة البيئية، والصناعة الخضراء، والنمو الشامل للجميع والازدهار، وتمويل التنمية الاقتصادية المستدامة. وجرت مشاورات غير رسمية بشأن إعلان سان خوسيه، في فيينا في نيسان/أبريل وأيار/مايو.

## باء- تقرير الاجتماع

١٥- أثناء الاجتماع، أبرز المشاركون الرفيعو المستوى المساهمة الهامة من جانب البلدان المتوسطة الدخل في التنمية العالمية، قائلين إنَّ هذه المساهمة قد جعلت من هذه البلدان شركاء رئيسيين في الشؤون الدولية. ولُوْحظ أنَّ الموضوع المحوري للمؤتمر يعبر عن التغيُّرات العميقة الواقعة في المشهد المتعدّد الأطراف ويُبرز الأهمية المتزايدة التي يكتسبها استحداث المعارف والتشارك فيها في سياق تلبية الاحتياجات الإنمائية لدى البلدان المتوسطة الدخل. وحثَّ المشاركون على أن يتمخض المؤتمر عن إنشاء علاقات شراكة عالمية النطاق وأكثر شمولاً لجهات فاعلة متعدّدة.

١٦- ويُذكر على وجه الخصوص أنَّ رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة دعا إلى أن تبين خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بوضوح دورَ البلدان المتوسطة الدخل في التنمية المستدامة. واقترح أيضاً أن تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ شاملة للجميع دونما إقصاء على الصعيد العالمي وأن تضمن عدم نكوص النتائج المحرزة. وفي هذا السياق، قال رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة إنَّ هذه لحظة محورية للمنظومة الدولية لكي تعمل صوب نظام للتعاون والتنمية على الصعيد الدولي أكثر اتساقاً بالديمقراطية. ثم سلَّط وزير خارجية كوستاريكا الضوء على أهمية البلدان المتوسطة الدخل في البنية العالمية، واقترح أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تحديداً "نظام جديد" بشأن التعاون الإنمائي في المستقبل. ونوّه بجهود اليونيدو في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره آلية لتوفير المنافع المتبادلة. وأشار في هذا الصدد إلى مبادرة بنك المعارف الصناعية التابع لليونيدو لصالح منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

## ثالثاً- الإجراء المطلوب من المؤتمر اتخاذه

١٧- لعلَّ المؤتمر يودُّ أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.